مركز
الدراسات
المتوسطية
والدولية

Center
for Mediterranean
and International
Studies

ثمانية أشهر بعد 25 جويلية، جلسة عمل "رسمية" عن بعد لمجلس نواب الشعب : التصعيد السياسي وتداعياته القادمة.

وحدة بحث مركز الدراسات المتوسطية والدولية

يعقد اليوم الأربعاء 30 مارس 2022 عدد من النواب اجتماعا يُعتبر بكل المقاييس حدث سياسي بارز ربما لن تقلّ تداعياته عن تلك التي انجرّت عما حدث في يوم 25 جويلية 2022. ويحمل دلالات سياسية كبرى نتوقف عند بعضها:

1- يأتي هذا الاجتماع في سياق وطني ودولي بدأت تتكثف خلاله الانتقادات السياسية العديدة لأداء الرئيس السياسي وحكومته، خاصة في ما يهم المجالين الاجتماعي والاقتصادي وانسداد آفاق انفراجهما القريب. رغم استحواذ الرئيس بكافة السلطات وتفكيكه لعديد المؤسسات فهو لم يستطع إلى الان أن يؤمّن نفسه نهائيا، بل تتصاعد قوى خصومه الأبرزين {حزبي النهضة والدستوري الحر} وتنحو المنظمة الشغيلة إلى التصعيد القوي في قادم الأسابيع، بل وتبرز معارضات مختلفة -ولأسباب عديدة- داخل صفوف من ساندوه {حزبي التيار وحركة الشعب}. إلى ذلك تتكثّف الانتقادات السياسية الموجهة لقيس سعيد من داخل البرلمان الأوروبي ومجلس الشيوخ الأمريكي ووزارة الخارجية الأمريكية، وهذه كلها مؤشرات على تقلص مساحة المناورة المُتاحة أمام الرئيس الذي يكتفي بالكلمات لتطمين من يطالب بعودة الديمقراطية. في نفس الوقت فإن الأزمة الاجتماعية وغلاء الأسعار وعدم توفر المواد الغذائية الأساسية يُضعف كثيرا من موقع الرئيس السياسي أمام الرأي العام وبالخصوص ذاك المساند له، ويفتح الباب عريضا أمام احتجاجات يبدو أنها قادمة لا محالة.

2- من الواضح جدا أن هذا الاجتماع سبقته تحضيرات كبيرة بين النواب ما يعني التقاء مصالح سياسية معارضة وإجماعها على منازعة الرئيس، وهذا في حد ذاته يعني توحّدا لمساع سياسية عند أطراف لم تكن متجانسة أبدا في مواقفها تجاه انقلاب 25 جويلية 2022. يُعدّ هذا الاجتماع إيذانا بممارسة سياسية منظّمة تأتيها قوي سياسية مُجتمعة ضد الرئيس ونواب وكتل مختلفة. طبعا يبقى خارج هذا الاجتماع حزب حركة الشعب الموالي للرئيس والحزب الدستوري المعارض لكل الأحزاب.

3- سبق هذا الاجتماع أيضا تنازلات متبادلة بين هذه الأطراف لعل أبرزها أن لا يترأسه راشد الغنوشي - في حركة لافتة وجدّ رمزية خاصة أن حركة النهضة أعلنت أنها ستنتخب لها رئيسا جديدا في مؤتمرها القادم في أكتوبر 2022 - وهذا فتح باب امام الانسحاب السياسي خصم الرئيس الأبرز. في نفس الوقت حرص النواب المجتمعون على شكلانية الإجراءات بأن يدعو رئيس مجلس النواب لعقد الاجتماع ما يُضفي صبغة إجرائية كبيرة عليه إضافة لعدد النواب الكافية للنصاب.

4- يحوي هذا الاجتماع مُخاصمة سياسية كبيرة لشرعية الرئيس ، بمعنى أنه لن يكون مستقبلا الحامل الوحيد للشرعية السياسية، بل أكثر من ذلك فمن وجهة نظر دستورية

هو مُنقلب على الشرعية الدستورية في حين يستعيد النواب شرعية مفكوكة منهم عنوة وفي نفس الوقت يُعيدونها لمجلسهم النيابي، الذي بانعقاده من جديد تعود معه أكبر المؤسسات الدستورية للعمل ولو على هذه الشاكلة.

5- عبر عقد اجتماعهم اليوم وعزمهم على الاجتماع ثانية يوم 2 أفريل وإعلانهم المسبق بفحوى مضامين الاجتماعين المتعلقة بكونهم يعتبرون الرئيس حاد كليّا عما يسمح به الفصل 80 وفشله في قيادة البلاد، يسحب النواب من الرئيس أهم مقولاته حول الخطر الداهم، ويستندون إلى نفس الفصل 80 الذي ينص على حالة الانعقاد الدائم لمجلس النواب. فبعد أن كان هذا الفصل ركيزة استحواذ الرئيس ن يتحوّل إلى مدخل دستوري وسياسي لعودة النواب خاصة أن المجلس لم يُحلّ.

6- بهذا الاجتماع يُؤسّس النواب واقعيا وعمليا لعودة رأسين للسلطة السياسية ويُعلنون بداية صراع - سيكون حتما حادا- ولا نتخيل أنه لم تكن هناك تبدلات تفاوضية مع الفاعلين الدوليين قبل إقدامهم على هكذا اجتماعين. من المتوقع أن تُعلّق بعض الأطراف الأوروبية والأمريكية مُرحبة بهكذا "عودة" للشرعية، بل ويمكنها إحراج الرئيس عبر التفاوض "الرسمي" مع النواب وهذا إن تم سيكون مُربكا كثيرا لقيس سعيد، في انتظار تأزم الوضع السياسي بالإضراب العام المُرتقب والتحاق الاتحاد العام التونسي للشغل بالرّكب الرسمي المُعارض، إن لم يكن قيادة الرّكب أصلا.

7- في تعليقه على هذا الاجتماع استعمل الرئيس قيس سعيد كلمات عنيفة واصفا النواب بزعزعة الدولة وواعدا باستعمال القوة لصدّهم ومعبرا عن رفضه المطلق لأي شرعية أخرى.

يؤذن هذا الخطاب برفض الرئيس لأي تفاوض و مسعى تشاركي أو مسعى تشاركي خاصة أنه واع بالخطر المُحدق بمشروعه الاستبدادي، مع استعادة النواب لبعض المبادرة السياسية.

يبدو الوضع قادما على تعقيدات وتطوّرات من الممكن أن تزيد في إغراق البلاد.